

نظام إدارة البلديات المختلطة على العهد الاستعماري وانعكاساته على بعض بلديات الجنوب القسنطيني (بلدية المسيلة، بلدية آريس) أنموذجا

1870- 1947

The mixed municipal administration system in colonial era and
its impact on select southern municipalities of Constantine:

M'sila and Arris 1870-1947

أ.د جمال بالفردى
المركز الجامعي سي الحواس، بركة،
الجزائر
Djamel.belfardi@cu-
barika.dz

حليسي علي
جامعة الوادي
مخبر البحث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي
للجزائر
halecial@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/24 تاريخ القبول: 2024/12/19 تاريخ النشر:
2024/12/23

تناولنا في ثانيا هذا المقال الهياكل التنظيمية الفرنسية في البلديات المختلطة في الجنوب القسنطيني بلديتي المسيلة وأريس" خلال الفترة 1870- 1947 ، والذي مرّ بثلاث مراحل وفق التنظير الإداري الاستعمار الفرنسي الذي لم يجد من حيلة إدارية إلا وحاول إسقاطها على الحقل التجريبي له والمتمثل في المجتمع الجزائري، فمن مفهوم العرش والقبيلة إلى الدواوير وصولا إلى الخرائط الجغرافية والإدارية المركزية كلها تجليات للمفهوم الإداري الذي سُلط لغاية دقيقة مراقبة الأهالي والتحكم في تنقلاتهم ظاهريا، والهدف المحوري التحكم في جباية الضرائب من هؤلاء المقهورين من الجزائريين خدمة لسياسة الاستيطاني والفصل العنصري، وهذا ما جاد به صاحب المقال في مستواه الأول، وفي النسق الثاني له حاولا فيه سرد ونقد الانعكاسات السلبية المترتبة عن تلك السياسة على سكان الجنوب القسنطيني في البلديات محل الدراسة، خاصة مع كثرة التأويلات الإدارية في إقرار المنظومة القانونية العنصرية الفرنسية، والممارسات التعسفية، واستغلال كل ما يملكه الجزائري لصالح المشروع الاستيطاني الفرنسي " إدارة، ومعمرين".

الملخص

أريس؛ المسيلة؛ البلديات المختلطة؛ الجنوب القسنطيني؛ العهد الاستعماري؛ 1870.	ⵓⵣⵓⵣⵓⵢⵔ FZÛΘZÛ
Abstrac:	This article discusses the French organizational structures in the mixed municipalities of M'sila and Arris (Constantine region) between 1870 and 1947. The French colonial administration imposed a three-stage system – a colonist that attempted to impose all administrative solutions on the Algerian society, making it an experimental field. The administrative concept ranged from the tribal and clan systems to rural subdivisions and ultimately to the centralized geographical and administrative maps, all aimed at closely monitoring and controlling the local population, at least ostensibly. However, the core objective was to control the collection of taxes from these oppressed Algerians to serve its colonial policy and the systematic racial segregation. The second part examines and comments on the negative consequences of this policy on the inhabitants of the Constantine region in the municipalities under study. Particular emphasis has been placed on the numerous administrative interpretations put in establishing the French racist legal system, arbitrary practices, and the exploitation of the resources of the Algerians, benefitting the French colonial project, both in terms of administration and settlement.
Keywords:	Arris, M'Sila, Mixed Municipalities, Southern Constantine, Colonial Era, 1870

1. مقدمة :

يعد التنظيم الإداري من أهم الهياكل التنظيمية لسار الجهاز الإداري طبقا لفهوم النظريات الحديثة " ذكر بعض منها" فإن التنظيم الأمثل ينقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- أجهزة رئيسية
- أجهزة مساعدة
- أجهزة استشارية

وفي ظل هذا التقسيم فإن المفاهيم التي تدعم تقدم الإدارة الحديثة فإن التنظيم الإداري صورة معبرة عن التكوين الجهاز الإداري، إذ يبين وحداته المختلفة والترابط بينهما ويوضح خطوط السلطة والمسؤولية، والامتداد الأفقي والرأسي للجهاز الإداري لذلك اعتمدت السلطات الاستيطانية على التنظيم الإداري واستحدثته كلما اقتضت الضرورة حيث يسهل لها عملية التقسيم

واكتشاف العوامل المعرقة، وسلبات وعيوب الإدارة وذلك لإعادة اصلاح مساره الإداري.

فالسطات الاستعمارية اعتمدت على مختصين، وإداريين لهم الخبرة والكفاءة ورغم ذلك اصطدم هذا¹ التنظيم بمشاكل عطلت مساره وأهدافه ولو مؤقتا، فالعلاقة بين التنظيم الإداري بنظام تسيير البلديات علاقة متعدية تقدم كلاهما البعض وعليه فالتنظيم مكمل لنظام التسيير لذلك يستشف من خلال ممارسة السياسة الاستيطانية التي طبقتها فرنسا في الجزائر عبر مراحل الاحتلال خاصة في الجنوب القسنطيني.

2. • وضعية التنظيم الإداري في المقاطعات الثلاث. العنوان الفرعي الأول:

عند سقوط الإمبراطورية الفرنسية دخلت فرنسا في اضطرابات سياسية حيث انعكس ذلك على المستعمرات مباشرة، وشمل الحكومة بذاتها وتعد الفترة الممتدة من 1840 ص 1870م شاهد على ذلك، إذ شهدت فرنسا 14 رئيسا و104 حكومة مما ساهم في ذلك على انعكاسي هذا الوضع على المستعمرات، ومن ضمنها الجزائر، مما يفسر الرداة وما وصلت إليه الإدارة إضافة إلى تركة النظام القديم. المتمثل في الهزائم وخسائر الحروب التي ورثتها الإمبراطورية، ولكي تعالج هذه المشكلات فائدة ستطول لفك

ودراسة الوضع الإداري وإعادة تنظيمه لجأت السلطات الاستعمارية
لنك، ودراسة الوضع الإداري وإعادة تنظيمه لجأت السلطات
الاستعمارية إلى تنصيب شخصيات معروفة، ولها دراية مقبولة في
إعادة نظام إدارة دواليب الإدارة، وذلك لإرضاء المستوطنين وتلبية
احتجاجهم المتكررة، والتي اعتمدت على سياسة الضغط المتواصل
لتحقيق أهدافهم، وابتداء من 13 سبتمبر إلى غاية 16 أكتوبر
سنة 1870 في البلديات للتمثيل الجديد بعد تشخيص الوضع
وبروز معارضين نافسوا النظام العسكري في مختلف البلديات
وبأشكالها المختلف².

ومنذ سقوط نابليون الثالث أصبحت المعارضة تواجه النظام العسكري عبر الصحافة تبين عيوبهم المتعلق بالتسيير والنظام الإداري للبلديات، فالنظام الإداري في الجزائر مر بمراحل ثلاث.

المرحلة الأولى: 1830/1947

المرحلة الثانية: 1954/1947

المرحلة الثالثة: 1962/1954³

TMəpÆ˘ ˘ş...şÛ,,˘£ ˘Î˘n ˘n£fş£ †¬ş ˘° TM˘nf° ˘Ûž
 ð,,À≠ž Ěžž≠ ýÆ˘£ž TMəžÆ£ś£ TMpÀ˘fÎ˘£ TM...şpÀ˘£
TM˘nf° ˘šôž NŸÔÍ TMp˘ş€pÆ...¼£ şžÍ£žšô İpÓN çù
 žž, ˘° TM≤˘ş≤˘£ TM˘nfş£ f°£ΔŘ£ °p√ş≠ ğ TMřşn
 √žž"ß TM˘nfş£ †¬ş ˘ôžß ∞pn Nf°£ΔŘ£ ı¾⁄£nf

١/٤ ٥١٤... ١٩٤٧ م والتي أعادت للوحدات المحلية دورها الإداري المتمثل في إعادة دور البلديات المبني على أساس تقسيم الجزائر إلى عملات والتركيز على التنظيم الإداري والتحكم أكثر في مصير الجزائر حيث استندت الإدارة إلى رؤساء يستعينون بمجالس استشارية بنخبة من السكان وكانت نسبتهم لا تتعدى خمس عدد الأعضاء الأوروبيين هذا في ما يخص التمثيل في البلديات كاملة الصلاحيات أما في البلديات المختلطة فكان الشأن أكثر صرامة ولعل البلديتين التي بصدد الدراسة كنموذج بين آثار وانعكاسات التسيير الإداري المنتهج فيهما ومدى تضرر الأهالي لهذه السياسة المتعجرفة؟⁴

3 • سياسة الاستيطان الفرنسي في الجنوب القسنطيني

تعتبر سنة 1870 محطة هامة في ظهور الحركة الاستيطانية في المناطق التلية وانتشارها إلى السطوح والسهوب حيث عاصر الاستيطان الفلاح وتقلص الأراضي المشاعة التي كانت مخصصة للمواشي مما أدى إلى تقلص الثروة الحيوانية وتراجع الاقتصاد مما أثر على الأهالي حيث تراجع مستواهم المعيشي نتيجة ترويدي الأوضاع الاقتصادية غير أن طبيعة المجتمع الجزائري كونه مجتمع قائم على نمط التعاون والتضامن رغم سياسة الاستيطان التي تهدف إلى تمزيق اللحمة الاجتماعية، وبفعل هذا التضامن والتماسك فشلت سياسة الاستيطان ولو مرحليا غير أن خبث النهج الاستيطاني سارع إلى حيلة أكثر فتكا لفك هذه اللحمة التي

وقفت سدا منيعا في وجه وكامل السياسات المنتهجة أثناء التوسع الاستيطاني، وبصودر القوانين الجائرة خاصة منها قانون سيناتوس كونسلت الذي ركز على تقسيم العروش تقسيما إداريا بعد تكوين البلديات المختلطة محدثا تقسيما عميقا في بنية المجتمع الجزائري وفق خريطة إدارية تقدم مصالح الاستيطان، وهذه الظاهرة شهدت منطقة الجنوب القسنطيني خاصة منطقة الأوراس الواسعة حيث ركزت السياسة السالفة الذكر على تفكيك القبيلة والأعراش ربطها المناطق الجغرافية الجديدة. كي تسهل عملية المراقبة والتحكم في حركية تنقل الأهالي.

فالنموذج الذي نحن بصدد الدراسة، والمتمثل في بلديتي المسيلة وآريس يبين ما مدى أثر انعكاسات السياسة التطبيقية ونظام إدارة البلديات المختلطة خاصة تلك الإفرازات التي خلفتها في المجالات الحيوية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي رافقتها ترسانة من القوانين وفرضت ضرائب اشعلت كاهل الأهالي وانعكست على الحياة اليومية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية مما تسببت في ظهور رفض جماعي لهذه السياسة على شكل مقاومات شعبية شهدت الجرائر، خاصة الجنوب القسنطيني، والمتمثلة في المقاومة الشعبية منها مقاومة المقراني، وثورة الأوراس 1916م، وغيرها من المقاومات رافضة المشروع

الاستيطاني جملة وتفصيلا، رغم الإمكانات المتواضعة إلا أن حلت ساعة الحقيقة المتمثلة في الثورة التحريرية والتي غيرت مسار وتاريخ الجزائر جذريا فكان الجنوب القسنطيني، ومنها الأوراس مهدا لهذا المسار التغييري. الذي أبطل وأفشل كل المخططات والاستراتيجيات التي اعتمد عليها الاستيطان الفرنسي.

1.3. نبذة تاريخية عن منطقة المسيلة:

تعد منطقة المسيلة قليلة المعلومات من حيث استقرار السكان بها إذ توجد إشارات قليلة انطلاقا من جهود الجغرافيين العرب الذين أشاروا إلى ذلك حيث تحدثت المصادر أن الروم والبيزنطيين وجدت بقاياهم بالمنطقة إلى أن المنطقة استقر فيها الهلاليون، كما وجدت فروعا من قبيلة مغراوة البربرية المتمركزة في جبل عياض، ويشير اليعقوبي أن مقرة استوطن فيها عرب بني ضية وبعض العناصر غير عربية، ويذكر البكري أنه بعد تخريب القيروان من قبل الهلاليين اتجه الكثير من سكانها نحو قلعة بني حماد.

أما فيما يتعلق بالأرياف فاليعقوبي يرسخ ويثبت قائمة بني القبائل التي تتركز بمنطقة المسيلة، إذ يشير أن عليها زناتية كزنداج وهوارة وسدراته في ضواحي مقرة وبنو برزال وبني كملان في المنطقة التي تتشكل منها المسيلة إضافة إلى بني بزيان إلى غاية تيارت حيث تمتد أراضي بني در وبني كسلان، غير أن

ابن حوقل في القرن 4 هـ / 10م، أشار أن قبيلة من العرب سماها برقجانة كانت متواجدة بطبنة ببريكة حاليا، واستطرد أن البربر من بني برزال وبني زنداج وهوارة مزاة كانوا متواجدين بالمسيلة، كما يؤكد البكري أن بني زنخراخ (طبنة) وعجيسة وهوارة وبنو برزال كانوا بمنطقة المسيلة.⁵

ونتيجة لهذا الوصف المعقد يستشف من ذلك أن منطقة الحضنة عرفت نزاعات واضطرابات بين القبائل والجدير بالذكر أن السكان الأصليين لمنطقة المسيلة كانوا من قبائل البربر المختلفة إلا أن الهجرة الهلالية للحضنة جلبت عناصر سكانية في القرن 11 خاصة حين حققوا انتصارا على الزييين والحماديين، ولم تقف أطماعهم عند هذا الحد بل هاجموا مدينة المسيلة وفروع قبيلة زناتة وتوالت الهجرات السكانية واختفت الأخرى سواء بالطرد والقوة أو انصهرت وذابت أو تأقلمت مع الظروف وعند سقوط الدولة الحمادية وانتشار الوجود الهلالي استطاعت قبائل الأثيخ "رياح" أن تبسط سلطانها على مناطق واسعة من بلاد الحضنة والزاب ويذكر ابن خلدون أن "رياح" تغلبوا على "الأثيخ" واستولوا على قوى الزاب فأوكلت لهم الدولة الحمادية ببجاية مهمة جباية الضرائب بالقسم الشرقي من الأوراس وقسم كبير من الزاب الشرقية.

وفي أواخر القرن 14م كان النصف الغربي من الهضاب العليا القسنطينية العليا ومنطقة المسيلة محل إقامة قبائل "رياح" خاصة منهم أعراب الدواودة الرحل واستطاع أولاد سباع وهم فروع من الدواودة "الرياحين" حيث كانوا يشكلون المجموعة العربية من توسيع هيمنتهم وسلطتهم على الزاب الغربي حتى ضواحي زواوة مستعملين جباية الضرائب وسيلة وغاية لقرض سلطتهم الكاملة حتى مناطق قريبة من بجاية.⁶

2.3 سياسة تنظيم الأعراش وتقسيمها:

على إثر الصراعات وعدم الاستقرار الذي شهدته المسيلة خلال مسارها التاريخي استطاعت السياسة الاستعمارية أن تخرق الهيكل القبلي والأعراش بالمنطقة، وأن تحدث فيه اختلالا توازنيا خطيرا خاصة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية التي يركز عليها العرش والقبيلة حيث تشكل النواة الحقيقية فبنوهم تنعدم الحياة بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك أولت السلطات الاستعمارية اهتماما خاصا يهدف بالدرجة الأولى مراقبة وتحرك البدو والرحل الذي صنفهم السياسة الاستعمارية كعقبة أثقلت كاهل الساسة المنفذين للمنهج الاستيطاني بالمنطقة، ولتحقيق هذا الهدف استعملت الإدارة الاستيطانية طرقا ووسائل عدة من أجل السيطرة وتحطيم البنية الاجتماعية للقبيلة

وتثبيت البدو والرحل، كما جرت العادة على كامل الجزائر فكانت المسيلة مثل باقي المناطق منظمة تنظيما قريبا محكما وتشكل وحدة سياسية وعسكرية إذا اقتضت الضرورة لمواجهة الخطر الخارجي، وكذلك للدفاع عن مصالح مشتركة لذلك سارعت السياسة الاستيطانية إلى تفكيك كل من القبائل والأعراش وفق قانون سيناتوس كونسليت لسنة 1863.

والذي أحدث شرخا عميقا في بنية القبلية والعرش كما أحدث خاصية جديدة بافتعال "أنشاء الملكية الخاصة المفتعلة بتقسيم الأراضي وذلك لإبعاد العلاقات الاجتماعية والتضامن والتكامل بين الأعراش والقبائل.⁷

وقد ارتكزت السياسة الاستيطانية على:

- تسمية الأعراش بالمناطق الجغرافية الجديدة المتواجدة بها والقضاء على روابط الأصل والانتماء.
- ربط الجماعات الجديدة ربطا إداريا الغاية منها زيادة التباعد والتقليل من التنقل والحركة وذلك لفرض المراقبة وتسهيل عملية التحكم أكثر عن قرب والحد من المقاومة إذ ظهرت في أي مكان ما.

3.3 تقسيم الأعراش والقبائل المتواجدة بالبلدية وإعادة تنظيمها:

بعد احتلال منطقة المسيلة سنة 1840 وانطلاقا من القبائل والأعراش التي سكنت المنطقة والظروف التي مرت بها، إلا أن الأعراش قد تمت عملية تقسيمها إداريا بعد تكوين البلديات المختلطة وفق م اسبق الذكر على إثر صدور قانون سناتوس كونسيلت 1863م، خصوصا ما قام به في منطقة المسيلة حيث تعرضت الأعراش إلى عملية التفكيك وتغيب علاقة التضامن والتكامل واستحداث عروش جديدة مرتبطة بالمناطق الجغرافية والوحدة الإدارية.⁸

وقد لعبت سلطة الإدارة دورا كبيرا في تقسيم هذه الأعراش المتواجدة بالبلدية.

فأول عملية قامت بها سلطة الإدارة تقسيم عرش أولاد دراج الذي أعيد تقسيمه إلى عدة فرق منذ 1867م، كما قسم عرش السوامع سنة 1890م إلى 4 فرق كبيرة، وهي:

- اللوذاني أولاد عبد الله الهجارس أولاد حديدان بعد أن فصل على العرش الكبير أولاد دراج.
- وتكونت فرق صغيرة عن الخلونية أولاد قمره لعباردية، الروارق، المرابش، أولاد رحال، أولاد عجابي والملاحظة بعد هذا التقسيم انتقلت إلى الأراضي المشاعة بين سكان أولاد دراج فقد حددت الإدارة

الاستعمارية أراضي السوامع في بوحمدو ويفصلها

واد بوحمدو كحد فاصل بين الفرق الأربعة الرئيسية.

وفصلت منطقة بئر العانات التي يقطنها أولاد غنايم وربطتها بإدارة منفصلة وقسمتها إلى فرق صغيرة كذلك باسم أولاد غنايم ومما زاد في تفكيك الأعراس قانون 1873م الذي استكمل المرحلة النهائية في تحطيم البنية الاجتماعية للعرش والقبيلة، وحول ملكياتها إلى ملكيات فردية وأدت هذه السياسة إلى تكوين فوارق عرقية واجتماعية.⁹

كما واصلت السلطات الاستعمارية سياسة التقسيم وافترزت وحدات جديدة تمثلت أساسا في إرساء الدواوير المنبثقة عن العرش الواحد، مما تسبب في تراجع الروح الجماعية وبروز الروح الفردية وانقسام العائلات وبعد هذا العمل المرحلي هاما في سياسة الإدارة الاستعمارية حيث ساعدها على إعادة توزيع وتجميع القبيلة في إطار صياغة جديدة وفق نمط تسيير إداري تنظيمي غير النمط التقليدي المعروف حيث ظهر نمط جديد للعيش إذ تحول الرحل إلى عمال أجراء مرتبطين بالأراضي عكس ما كانت عليه قبل الاحتلال إذ كانت حركة الرحل حرة تتم بالانتقال وراء الكلاء بين مناطق المسيلة وأراضي التل إلى غاية الهضاب العليا والسهول

القسنطينة، ومع مطلع القرن العشرين أدى هذا التحول بل أسهم في اختفاء الروابط والعلاقات بين مختلف المناطق سواء الداخلية أو المجاورة، حيث تحول البدو الرحل إلى عمال في إطار نشاطات مختلفة زراعية وصناعية مما انعكس على الحياة التقليدية وبالتالي على الإنتاج مما سهل عملية تحول وسائل الإنتاج من أيدي البدو والرحل ومربي المواشي إلى فائدة المستوطنين¹⁰.

الأوربيين والتجار المتمركزين في مراكز الاستيطان المتواجدة بالمسيلة، بوسعادة، سيدي عيسى، وعندئذ تكون هذه السياسة المنهجية قد قضت على الروح التضامنية التقليدية التي كانت متواجدة بالمنطقة وظهرت الروح الانفرادية وتعد هذه الظاهرة أحد العوامل التي أسهمت على القضاء وكصورة مباشرة على التماسك وحكزية النظام التقليدي لمنطقة المسيلة.

سياسة تنظيم الحياة الثقافية:

شرعت فرنسا في تنفيذ سياستها فور استتاب الوضع عامة في الجزائر وكانت المسيلة ضمن هذا المخطط الذي ساد النصف الثاني في القرن 19 حيث تمحورت سياستها في ثلاثة نقاط رئيسية.

1. القضاء على ثقافة الجزائر الأصلية وفرض ثقافة

فرنسية بديلة.

2. طمس معالم التاريخ والشخصية الجزائرية
3. قهر أي نوع من المقاومة التي تعرقل أهداف فرنسا، وبموازاة هذه السياسة الاستيطانية وظفت كل الوسائل الظاهرة منها والخفية للقضاء على الانسان "الأهلي" لأنه محور والنواة الأساسية التي تركز عليها النهضة بشتى أشكالها¹¹

فالحياة مرتبطة عموما بمراكز التعليم والقراءة فمنطقة المسيلة كغيرها من المناطق الجزائرية وجدت بها أقدم زاوية سيدي عبد الله بن هيلول المغربي الملقب سيدي بوجملين إلى جانب المساجد المنتشرة عبر أحيائها، والتي كانت تلقي بها الدروس والقراءة والكتابة إلا أن آثارها كان محدودا إلا أن أحداث القبائل سنة 1858 أسهمت في تنقل مشايخ الطريقة الرحمانية من زاوية صدوق إلى كل من سيدي عقبة بالجنوب الجزائري وجنوب المسيلة ومعها أعطت حيوية ونشاطا ثقافيا كما أسهمت الفترة التي أعقبت انتفاضة المقراني 1871م انتشار الطريقة الرحمانية إضافة إلى ظهور نشاط علمي متواضع.

ولعل الأسباب التي أثرت على قلة المردود الثقافي يكمن أساسا في سياسة الاستيطان المنهجية ما بين 1841/ 1871م في التضييق على المساجد والكتاتيب وشيوخها ومعلميها حيث اعتبرتهم

سلطات الاحتلال مراكز المقاومة المحلية المتمثلة في مقاومة مقدم الرحمانية لحسن بن عزوز سنة 1839م ومقاومة محمد بوختاش 1860 ومقاومة الشيخ إبراهيم بن عبد الله 1864 وتأيد ثورة المقراني من طرف زاوية بوجملين ومساجد المنطقة. لذلك عمدت الإدارة إلى التضييق على الزوايا والمساجد وحاصرت العلماء ونفت بعضهم.

3.5 إعادة تنظيم الحياة الثقافية بالبلدية:

وفي إطار تكوين بلديات المسيلة، بوسعادة، بركة بعد انتفاضة المقراني تزامنا مع الانتقال المنطقة من الحكم العسكري إلى إطار الحكم المدني. وتوصلت الإدارة الاستعمارية أن تفرق بين المساجد والمدارس الخاصة، حيث قامت بعملية "الإحصاء" سنة 1874 لتتحكم أكثر في أنشطة هذه المدارس والمساجد وأصبحت عملية تعيين الأئمة على المساجد يتم بإشراف المتصرف الإداري وفق مسابقات تحدد خلالها مواصفات الإمام من حيث الولاء، حسن السيرة الشخصية، ورغم سياسة التضييق التي مارستها السلطات الاستيطانية تجاه المساجد والزوايا والمدارس إضافة إلى قلة الإمكانيات إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مقومات المجتمع المسيلي، ولعبت المساجد دورا رئيسيا في قضايا عديدة منها القضايا المتعلقة بالعقود الزواج، الطلاق، والتكافل الاجتماعي، وحل

المشكلات والنزاعات. وأنشأت مدارس لتحفيظ القرآن وقللت من ظاهرة الجهل والأمية التي كان الاستعمار يسعى لتحقيقها وفق مخططة المنهج.¹²

نبذة حول حوز آريس:

1. الموقع: تقع آريس في الجنوب الشرقي

والجنوب الغربي من جبل (شيليا) في إقليم

أوراس ويتوسط تقريبا مقر الحوز مساحتها الإجمالية 415078 هكتار ويخترقها عدة طرق هامة من الشمال إلى الجنوب طريق باتنة وادي عدي بسكرة، طريق باتنة وادي الأبيض بسكرة طريق تكوت، زريبة الواد بسكرة.

2. الحدود: يحد حوز آريس من الشرق غابة بني

ملول وجبل شيليا الذي تسمى قمته

(كلثوم) ومن الغرب جبل بني فرج وتنغوست وتبحرين ومن الشمال ثنية الوضحة وجبل يحي ويابوس والشروف والربع ووادي مريال والسطوح وتمقاد وفرسين ومن الجنوب زريبة الوادي وعين الناقة والدخلة والدروع وجبل فيشي وبني سويك ويتربع الحوز على مساحة معتبرة وهي كالتالي:

الأرض الفلاحية 40549 هـ

المراعي الفلاحية 189235 هـ أما مساحة

الحوز الإجمالية:

أرض الغابات: 149.692 هـ 415.078 هـ

الأراضي غير منتجة: 35.561 هـ

3. المناخ: يتميز المناخ بالتنوع والاختلاف حيث

يجمع بين المناخين مناخ التل ومناخ الصحراء

وتسهيلا للدراسة قسم إقليم (أوراس) بصفة عامة

إلى أربعة مناطق أو أقسام:

1. القسم الشمالي الذي يرتفع ما بين 1000

و 1100م

2. من المرتفعات ذات علو 1800 و 2238م¹³

3. القسم من سلسلة الأودية المتصلة

بالصحراء

4. القسم بجزء من الصحراء الذي يمتد على

خط امتنان، الجبال، الصحراء

تغليسية، لبعل، وتوجد شمال هذا الخط أيضا واحات مشونش،

بانيان، لولاش إذ تتميز بدرجة حرارة مرتفعة خاصة في شهر

جويلية، أوت.

إلا أن أريس يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين:

قسم التل

قسم الصحراء

ولكل إقليم منهما ميزة خاصة فالتل يمتاز بسرعة التقلبات الجوية وتغيرات الأحوال أما القسم الثاني الذي يمتاز في أغلب الأحيان بالاعتدال¹⁴

4. محلة تاريخية وجيزة عن منطقة آريس:

على غرار الحملة التي قادها الجنرال "يودو" بين سنتي (1844 1845) دخلت منطقة الأوراس آنذاك التي كانت تتشكل من المناطق المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا وخنشلة وزريعة الوادي شرقا، وزريعة الوادي وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا. ومن ضمن المناطق التي تنتمي إلى المنطقة الجغرافية الدراسة منطقة أوراس التي خضعت للحاكم العسكري بباتنة إلا أن القيادة العسكرية واجهت مقاومة شرسة من قبل الأهالي المنطقة مما جعل السلطات الاستعمارية تضع سياسة واستراتيجية لاضطهاد الأهالي تمثلت في العقوبات الجماعية، وإحراق المزارع، ونهب الأموال والقتل الجماعي وإصدار أحكام جماعية والنفي للبعض خارج الوطن.¹⁵

وعند صدور قرار إنهاء المكاتب العربية سنة 1844، شرعت السلطات الفرنسية لتكوين هيئة لتكون واسطة بين السكان

والفرنسيين يرأسها ضباط فرنسيون إذ تكمن مهمتهم أساسا فيما يلي:

كسب بعض الأعيان للعمل معهم
متابعة شيوخ الزوايا ومراقبتهم
وترهيبهم شتى الوسائل
متابعة الشخصيات ذات النفوذ الواسع
والتأثير على الأعراس، ومما يمكن ملاحظة تعد
هذه السياسة المنتهجة في منطقة الأوراس من
ضمن الركائز التي ارتكزت عليها الحملات
العسكرية فيما بعد، ثم تلتها تأسيس المراكز
الاستيطانية وشق طرق المواصلات للوصول إلى
شيوخ الأعراس وإغرائهم مقابل بعض
الامتيازات.

وبناء على صدور المرسوم الذي أكد إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1845؛ الذي نص على تقسيمها إلى مناطق.

1. منطقة مدنية
2. مطقة مزدوجة
3. منطقة عسكرية¹⁶

ومع منهجية الاحتلال والتوسع وقرار تقسيم شرع الحكم العسكري المتمركز بباتنة استحداث فروع استيطانية منها مركز تازولت، والذي يضم سكان وادي عبي، ووادي الأحمر، ووادي الطاقة، ووادي الأبيض في حين كان القسم الثاني من المنطقة (أريس) خاضعة للحكم العسكري ببسكرة، وله فروع بتكوت يرأسه ضابط ببريكة نقيب ويشمل بسكان حمر حدو، وسكان مشونش.

وبعد استحداث هذه المراكز وتنصيب الطاقم الإداري واصلت السلطات الاستعمارية البحث عن شخصيات وعائلات ذات نفوذ لتساعدها على تسيير الشؤون الإدارية وإنجاح المخطط الاستيطاني وتحقيق أهدافه سواء القريبة أو البعيدة الذي على حساب الأهالي العزل.

ويتضح هذا المخطط من حيث أبعاده حين تتكون البلدية المختلطة.

5. تأسيس البلدية:

بعد تأسيس المراكز الاستيطانية جاء دور توسيع البعض منها وذلك لترقيتها إلى بلدية مختلطة حيث تأسست البلدية بقرار الحاكم العام الصادر في 18 ديسمبر سنة 1886م، كما هو مسجل في أرشيف الحاكم العام سنة 1887م (صفحة 83).¹⁷

6. سياسة تقسيم الأعراس والدواوير:

واصلت السلطات الاستعمارية نهجها المنهج والمتمثل في التقسيم والتفكيك الغاية منها تسهيل عملية التحكم، والمراقبة عن قرب لكل تحركات الأعراس وإعادة تقسيمها وضمها إلى تقسيم إداري مستحدث مما يسهل عملية تبسيط النفوذ وتقييد الأعراس بقوانين تسلطية جائرة تكبح نشاط وحركة الأعراس والسكان في شتى المجالات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، إلخ، وقد عينت قياد على كل عرش وذلك لعدة اعتبارات منها.

- تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين
- مراقبة تحركات السكان من حيث نشاطهم السياسي
- جمع الضرائب من خلال التهديد وتبسيط أساليب القهر على

الأهالي.¹⁸

وفي سنة 1870 كان تعيين القياد على النهج التالي: أحمد بن عباس قائد على أولاد عبيدي مقره منعة الميهوب بن شنوف قائد على بني بوسليمان مقره بتكوت، مصطفى بن شنوف قائداً على بني يحمّد ومقره مشونش الهاشمي بن شنوف قائد على بني ملكم والسراحنة والشرفاء وأولاد أيوب وأولاد عبد الرحمن أكباش وأولاد سليمان بن عيسى وأولاد أززارة ومقره مشونش. والهاشمي بوضياف قائد على التواية مقره العناصر (المدينة) كما عينت على كل رأس كل عرش شيخاً ليكون واسطة

بين السكان والقياد لتبليغ للسلطات الاستعمارية لكل ما يجري بالمنطقة.

ومن مهام الشيخ تبليغ المعلومات للقائد وجمع الضرائب، خدمة القائد وتنفيذ أوامر على أكمل وجه ولم تعرف المنطقة استقرارا بل حدثت بها بعض الخلافات والنزاعات مما جعل السلطات الاستعمارية تشرع في إعادة التقسيم من جديد حيث قررت استحداث إدارة مدنية وتم نقل الوثائق من مركز تازولت إلى مركز تكوت لمدة 8 سنوات، وبعد إتمام الإجراءات الإدارية ببلدية أريس نقلت إليها الوثائق المتعلقة بالجوانب الإدارية، وفي سنة 1912 قسمت المنطقة إلى 14 دوار، ويشمل الدوار على عرش أو عرشين وعلى رأس كل دوار قائد.

- واد الأبيض، لعلى مرشي
- تغنمين، علي بن عمار عثمانى
- إيشمول، بلقاسم بن بية
- واد عبيد، الصالح حليف
- بوزنية، عبد القادر جبايلي
- شير، بلحاج بلقاضي بن محمد
- منعة، معمر قالة
- واد الطاقة، الصالح محية

- زلاطو، أبو حفص بن شنوف.
- كيمل، بلقاسم قربازي
- غسيرة، عمار بن خليف
- مشونش، الأشهل بن شنوف
- تاجموت، لعروسي طهراوي
- لولاش بن براهيم سي العابدي
- 7. الأعراس القاطنة بالبلدية:

أثناء الاحتلال قامت السلطات الاستعمارية بعملية إحصائية حيث أحصت عدد القبائل والعروش المتواجدة بالمنطقة إذ توصلت إلى إحدى عشرة قبيلة كما تمت عملية إحصاء السكان التي بلغ عددها آنذاك 88100، وهي العملية التي هدفت أساسيا لجمع واستحصال الأموال لأمر لا لخدمة هؤلاء الأهالي.

- عرش بني بوسليمان 48 نسمة في المتر المربع الواحد
- بني فرح 40 نسمة في المتر المربع الواحد
- عرش وادي عبدي 37 نسمة في المتر المربع الواحد
- عرش أولاد داود 33 نسمة في المتر المربع الواحد
- عرش أحمر خدو غسيرة + القبائل 11 نسمة في المتر المربع الواحد

وقد تعرضت هذه القبائل والأعراش للقهر نتيجة للسياسة القمعية المسلطة عليهم وبعضهم نفي إلى منطقة سطيف والعلمة مثل أعراش بني بوسليمان وعرش أولاد داود إلى أين؟ وأسر عرش غسيرة إلى تبسة وغيرها من مناطق الوطن، خاصة بعد ثورة جاز الله سنة 1879. إعطاء إشارة في الإحالة من ثلاث إلى خمس أسطر والتعريف بهذه الثورة.

تنظيم المصالح الإدارية:

لجأت السلطات إلى تنظيم المصالح الإداري، وعينت على رأس هذه المصالح شخصيات إدارية مهمتها تنظيم هذه المؤسسات وكانت التعيينات على الشكل التالي:

1- مقر الحاكم العام يكون فرنسيا

2- المحكمة

3- مركز الجندرمة

4- مركز البريد

5- حراس الغابات دار القايد

والجدول التالي يوقع أهم الأعراش والدوائر القاطنة بالبلدية والتي تعرضت للتقسيم والتنظيم الإداري ونظام تسييرها والتحكم فيها لتحقيق الأهداف المنهجية والمسطرة من قبل الاستعمار الفرنسي.

قائمة الأعراش ودواوير بلدية أريس :

دوار التوابة (أولاد داود)

مكان تواجد	أسماء القبائل
واد الأبيض	- الزحاحقة - أولاد وزة - أولاد تاخريت - أثلطوح وأوالحالة - أولاد اسناويل - أولاد عيشة - لحدادة

دوار أولاد عبيدي:

- أولاد يوسف
 - أولاد مهدي
 - أولاد أمسلم
 - أولاد عمر بن داود
 - لحدادة
 - أولاد رايج
 - أولاد بليل
- وادي عبيدي

- أولاد عبدي اسبع
- أولاد عنقالة
- لحدادة

مكان التواجد

أسماء القبائل:

نارة، شالة، أبريض القرية

من فرقة وأوغانيم¹⁹

أولاد حميدان
عرش بني أمعالم
السفلى في كل
سعادة أيث عكاف
أولاد تاغيت

قبائل امنطان:

أسفل واد عبدي

أولاد عبدي

المسعود أوصالح

قبائل تاقوست:

أولاد ناصر { أسفل واد الأحمر
أقباليو

قبائل لرباع:

أثلارباع ← لارباع الجبل

دوار بني بوسليمان:

أسماء القبائل

أولاد عبد السلام ← قرية تكوت على وادي شناورة

أولاد عبد الرزاق ← راس السرا وقرية تكوت

أولاد مرداس ← على حافتي وادي شناورة تغرة والجبل

أولاد أولاد حمزة ← على حافة واد الأبيض، شنالورة، ووادي

الأبيض

أولاد قاسم ← على حافة وادي تغيت والظهرة

أولاد سعادنة ← راس السرا وقرية شناورة

أولاد عبد الرحمن ← على حافة واد شناورة، وواد الأبيض

أولاد زكري ← على حافة واد شناورة

أولاد سعدية ← على حافة وادي الأبيض

أولاد الحاج ← على حافة وادي شناورة لقصر

دوار لغواسر:

- نخدارة أولاد سليمان
 - أولاد بوعكاز أولاد ميمون
 - أولاد إدير أولاد منصور
 - وادي غسيرة
 - أولاد عابد أولاد يحي
 - أولاد ورباش أولاد عبد المؤمن
- على حافة

دوار حمر خدو

- الشرفاء
 - السراحنة
 - أولاد عبد الرحمن اكباش
 - أولاد أيوب
 - بنو ملكم
 - أولاد سليمان بن عيسى
 - أولاد لولاش
 - أولاد زرارة
 - لعشاش
- كامل
- أحمر خدو

دوار مشونش

- بنو محمد
- أولاد علوي
- مشونش بانيان
- في بانيان
- التوبة
- الديسة القديمة (أحمر بانيان)
- التنظيم العمراني الاجتماعي:

يتواجد على تراب البلدية عدة قرى حيث يبني القرويون مساكنهم على سفوح الجبال الهضاب والمرتفعات وينقسم المجتمع القروي إلى عدة فئات:

- مجتمع قروي
- مجتمعات جبلية
- المساكن الفردية
- الجماعات المتنقلة.²⁰

كما تتواجد بالبلدية ومؤسسات تعليمية بناها الأهالي كالكتابيب القرآنية لتعليم أبنائهم القرآن الكريم وتكون بجوار المسجد ويكلف الإمام لتعليم التلاميذ وتكون التكاليف على عاتق الأهالي، إضافة إلى تواجد الزوايا أسسها الشيوخ لأهداف دينية، وتتواجد أيضا البلدية مدارس فرنسية وهي قليلة.

فالتعليم ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

- التعليم القرآني عبارة عن مرحلة الأولى يتعلم فيها التلميذ الكتابة وحفظ القرآن الكريم

- التعليم الإسلامي وهي المرحلة الثانية ويشمل الدراسات الإسلامية كالفقه والتوحيد والمعاملات.
- التعليم المدرسي الفرنسي يكون في المدارس الحكومية فرنسي المادة واللغة.

فالتنظيم الإداري بالمنطقة عامة والبلدية خاصة لم يكن يهتم بمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما كان يفكر في فرض سلطته ومراقبة الأهالي حتى يأمن ردود الأفعال المحتملة والمتتمثلة في الثورات الشعبية التي تظهر بين الحين والآخر، معبرة عن رفضها الكيان الغريب الذي يفكر في مصالحه فقط. لذلك وجد مقاومة شرسة من قبل الأهالي.²

فالإدارة بأسلوبها المنهج وفق مخططاتها استطاعت ان تسيطر على كل صغيرة وكبيرة بواسطة قوانينها التي تميزت بدقة التنفيذ معتمدة على عناصرها المادية والبشرية لضبط كل حركة سواء كانت ي الدواوير ومناطقها المعزولة فالجميع مطلع على كل ما يجري في البلدية ونتيجة لهذه السياسة الإدارية المقننة ونظامها التسيرى لشؤون الأهالي.

فقد ترتبت عنها آثار وانعكاسات على بلديتين التي نحن بصدد دراستها كنموذج لما انعكس عليهما من آثار الاقتصادية

والاجتماعية نتيجة لتنظيم الإداري ونظام تسيير البلديات. ففي بلدية أريس تأثرت ببعض الآثار يمكن ذكرها فيما يلي:

- الناحية الإدارية:

كانت الإدارة بعيدة عن الأهالي
لم تكون الإطارات المحلية لها كفاءات
لتسيير الشؤون الأهالي
انعدام تشجيع الموظف لتنمية مكتسباته
ومكانته الإدارية.

عدم الإشراك الكفاءات المحلية في تسيير
الشؤون الأهالي بل ركزت على محاربتها
وإبعادها

- الناحية الاقتصادية:

عدم الاهتمام بالريف والفلاح
فرض الضرائب على الأهالي
عدم وضع مخطط دراسي لياه الصالحة
للشرب، وانعدام طرق والمواصلات.
وجود مركز بريدي واحد لكل هذه
القبائل والأعراش والدواوير

- الناحية الاجتماعية:

انتشار الأمراض الفتاكة والأوبئة الفقر بسبب الضرائب وعدم وجود عمل

محاربة التعليم ومراقبة المعلمين

هذه بعض الآثار التي عانت منها بلدية آريس أثناء فرض التنظيم الإداري ونظام إدارة البلديات. أما بلدية المسيلة فهي الأخرى تعرضت لآثار وانعكاسات مثل بقية بلديات المختلطة المتواجدة في الجنوب القسنطيني أثناء تعميم التنظيم الإداري على المقاطعات الثلاث، إلا أن الآثار العامة على الجنوب القسنطيني سنذكرها فيما بعد على نظام البلديات المختلطة. أما بلدية المسيلة فكانت الآثار عليها وعلى المجتمع الذي يعيش فيها على النحو التالي:

- أجرت السلطات الاستعمارية دراسة معمقة فيما يخص أصل القبيلة وتواجدها في منطقة الحضنة انطلاقا من دراسة عالم الاجتماع "Bourdieu" حيث أعطى تعريفا للقبيلة وتوصل إلى نتيجة.
- القبيلة عبارة عن نظام واتحاد قبلي بل اتحاد فيدرالي لجموعة من الفرق.

- **فالقبيلة طرف سياسي وعسكري يضم عائلات للدفاع عن مصالحها المشتركة وعليه تعرضت القبيلة في بلدية المسيلة للتقسيم الأولي ثم إعادة تقسيمها من جديد خاصة بعد تكوين البلديات وفق قانون سيناتوس كونسيلت الذي أحدث تغييرا جذريا في بنية المجتمع الجزائري وخصوصا أعراش الحضنة حيث فكك روابط العرش الواحد، وركز على إنشاء الملكية لإبعاد علاقات التضامن الاجتماعي.**
- **عمل على إطلاق تسميات جديدة مرتبطة بالمنطقة الجغرافية والإدارية**
- **كما عمل على ربط الجماعات إداريا وحطم البنية الاجتماعية للقبيلة.**
- **الناحية الاقتصادية:**
- **على إثر التقسيم استكملت عملية التفكيك**
- **تحويل الملكيات الجماعية إلى ملكيات فردية**
- **تولى وارنييه "warnier" توزيع الأراضي للمعمرين**
- **انحصار أراضي القبائل بفعل السياسة الاستيطانية.**

- **ظهور بناؤات جديدة كالأكواخ بدل الخيم (بعد الحرب العالمية الثانية)**
- **تحويل نمط المعيشة وظهور عمال الأجراء مرتبطين بالأرض وأهم ما يمكن ملاحظته أن نفاوت في الآثار من بلدية أجراء إلى أخرى تتحكم فيه عوامل السياسية والاقتصادية وفق المخطط الاستيطاني ولكي تتضح هذه الآثار أجرينا بعض المقارنة المختصرة أوجه التشابه:**
- **تشابه سياسة الاستيطان في عملية تفكيك القبائل في كلا البلديتين**
- **فرض الضرائب لسياسة نزع الأراضي**
- **تقسيم الأعراش والقبائل ومراقبتها.**
- **محاربة الموروث الثقافي وأصالة المجتمع ف كلى البلديتين**
- **ظهور المقاومات في كلا البلديتين سياسية والثقافية والمسلحة**
- **أوجه الاختلاف:**
- **بلدية المسيلة موقعها الجغرافي تختلف عن بلدية آريس فالأولى تميل إلى الصحراء بينما الثانية طبيعة**

جبلية ماعدا المناطق المتاخمة والمناطق بسكرة. فهي

ذات طابع صحراوي.

- طبيعة الأهالي ببلدية المسيلة رحل يعتمد على بناء

الخيم بينا الأهالي بلدية أريس مستقرون في قرى

جبلية وعلى حافة الأودية

- بلدية المسيلة تعرضت للتشريح العميق للبنية

الاجتماعية أكثر من بلدية أريس وأصبحت نموذجا

للدراة السيسولوجيا.

أما الآثار العامة التي تعرض لها الجنوب القسنطيني

نتيجة السياسة المنهجة في البلديات

- أدت الأساليب والممارسات الكولونيالية إلى الأضرار

بالبنية الاقتصادية حيث جسدت فرنسا للسياسة

القمعية في ارض الواقع.

- فرضت القوانين الردعية لنزع الملكية الجماعية

والفردية

- تفكير الأهالي ما جعل الفلاحين يغادرون حقولهم

حيث تميزت المرحلة بالهجرة الجماعية والخارجية

والداخلية.

- **زيادة الضرائب وإثقال كاهل الأهالي ومصادرة الأراضي خاصة الذين شاركوا في الثورات الشعبية وقد شهدت معظم البلديات المختلطة الطرد الجماعي نحو السفوح الجبلية من قبل الإدارة والمعمرين وانتهجت كذلك الساسة الفرنسية سياسة التضييق اليومية تجاه الاهالي. مما جعل الوضع يزداد تفاقمًا وظهرت الكراهية لا مثيل لها للمستعمر حيث أدت إلى حركة التمرد والعصيان وقد شهدت جل بلديات الأوراس حركة جهادية تزعمها قادة كأمثال عمر بن موسى الذي قاد الثورة في مستاوة وبلزمة وتعرضت لصالح المستعمرين إلى التخريب في نهاية نوفمبر 1916 وقد تلت محطة تاريخية حاسمة في تاريخ الأوراس منها ثورة 1879 من 1859، 1860، 1864م، 1871م حيث كان الأوراس معقلا لهذه الثورات لما يعكس حقيقة وخصوصية المنطقة أنها رفضت الوجود الاستعماري من الوهلة الأولى. المتمثلة في فرض القوانين الاستثنائية ونزع الأراضي واتباع سياسة التعسف والاقصاء.**

الآثار السياسية:

من خلال تتبع الحركية السكانية التي اتسمت بها جل البلديات المختلطة تتضح الآثار السياسية الواضحة نتيجة السياسة الاستعمارية التي انهجتها فرنسا في الجزائر بصفة عامة وعلى وجه الخصوص منطقة الأوراس المنتمية للجنوب القسنطيني نظرا لما تتميز بها المنطقة من المقاومات والثورات التي احتضنتها المنطقة لدليل قاطع على حيويتها والتي كان من ورائها رجال الروايا المقدمين الرحمانيين الموجودين في كل قرية تقريبا مما جعل السلطات الاستعمارية تتهم الجمعيات الدينية أنهم العدو الأول لفرنسا وتزعم السلطات أن سبب هذا الرفض والتمرد يعود بالدرجة الأولى إلى الخلافات القائمة بين الأهالي والقياد مما ساهم في تمرد الأعراش وتوجد محطات تاريخية بارزة على ذلك تدل على الرفض الكامل للسياسة الاستعمارية ففي سنة 1907م تم كل ما هو صادر من السلطات الاستعمارية ومقاومته للثورة نتيجة الضغوط المستمرة على الأهالي.²¹

الآثار الاجتماعية:

- من الآثار الاجتماعية التي ترتبت عنها في الأوراس
- كان الاستعمار الفرنسي يدير جميع شؤون السكان والأهالي والإشراف على الأشغال العامة

- **تطبيق قانون الأهالي بعد ثورة 1871م وحرمانهم من المناسبات الاجتماعية**
 - **إضافة إلى قوانين أخرى أكثر تعسفا وعنصرية**
 - **تعرض الأهالي لأمراض فتاكة وأنواع المجاعات وتطبيق إجراءات إضطهادية نتيجة الأحداث التي عرفتھا منطقة الأوراس.**
 - **وخلال الحرب العالمية الاولى مارست الإدارة الفرنسية سياسة خاصة تجاه السكان الأهالي تمثلت في مراقبة البيع والشراء والتعويض.**²²
 - **إضافة إلى فرض قانون التجنيد الإجباري ومن لم يلتحق بالجندية يدفع مبلغ مالي وتكفل الإدارة تعويضه.**
 - **ونتيجة للضغط المتواصل وعملية التحكم تم تقييد ومراقبة كل ما يخدم السلطات الفرنسية**²³
- 6. خاتمة:**

من خلال الإشكالية التي طرحت في بداية المقال حول التنظيم الإداري ونظام إدارة البلديات بأنواعها وأشكالها خاصة منها البلديات المختلطة للجنوب القسنطيني وما مدى تأثيرها على الأهالي في شتى المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية.

حيث كانت هذه الأخيرة من حيث البنية التركيبية للقبيلة والعرش وما بلديتي مسيلة وأريس إلا دليل على ما تعرضتا له من سياسة استيطانية ممنهجة تقدم أساسا الأغراض الاستعمارية التي خطت من قبل مفكري ودهاة هذا المشروع حيث أجريت عليهما دراسة ميدانية فكانت أثارها بليغة خاصة من حيث التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائريين وخلال تعمقنا في مجريات منهجية السياسة الاستيطانية التي ارتكزت على ممارسة الاضطهاد مستعملة في ذلك الآليات الإدارية وقوانينها الجائرة ضد كل ما هو تابع للأهالي فالتنظيم الإداري ونظام تسيير بلديات المختلطة في الجزائر اعتبر مشروعا شاملا وما مشروع سياسة فرنسا للجنوب القسنطيني إلا نموذجا مصغرا ولم تنجوا منه الجزائر كمشروع استيطاني عام إلا أنه تعرض لتعطيلات ظرفية تمثلت أساسا في المقاومات التي تظهر هنا وهناك من قبل الأهالي (المقاومات الشعبية).

مما نبه السلطات الاستعمارية إلى إعادة حساباتها وتنظيم مؤسساتها بدءا من البلدية ودعمها بترسانة قانونية شملت مجالات عدة سياسية واقتصادية لعلها تتحكم في إرادة هذا الأهل الثائر والرافض لسياستها المتغطرة فالنموذج الذي بين أيدينا

يوضح الكثير من الممارسات الاستعمارية للجنوب القسطنطيني وأزال الغموض عن المشروع الاستيطاني.

فالتنظيم الإداري ونظام تسيير البلديات شخص نوايا السياسة الاستعمارية التأثير وآثار ما تصبوا إليه القوى الاستعماري سواء على مستوى القريب منه أو البعيد.

فعلى المستوى القريب استطاعت أن تتحكم في القبائل والأعراش حين قسمتها وجزأتها إلى وحدات مصفرة وربطتها إداريا بمناطق جغرافية إدارية جديدة بغية التحكم في حركتها وتنقلاتها وسلطت قوانين جائرة كما سالف الذكر في شتى المجالات أما على المستوى البعيد فهي تهدف إلى اجتثاث المجتمع الجزائري من أصلاته حيث اتجهت إلى محاربة كل ما هو ثقافي وله علاقة بال جذور التاريخية العامة للمجتمع، كالانتماء والدين واللغة.

قصد التحكم في الصيرورة التاريخية العامة للمجتمع الجزائري لذلك نجد سياسة التنظيم الإداري وإعادة تسيير البلديات أحد المتغيرات الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الاستيطانية في الجزائر والجنوب القسطنطيني كان ضمن المشروع الاستيطاني الشامل.

7.الهوامش

1 خميس السيد إسماعيل، الإدارة العامة والتنظيم الإداري في الجمهورية

الجزائرية، ط 1، 1973، الجزائر. ص 2

Djamal Kharchi, colonisation et politique d'assimilation en Algérie ²

(1830- 1962), casbah éditions, Alger, P : 200.

³ خميس السيد إسماعيل، المرجع السابق، ص: 144

⁴ المرجع نفسه، ص: 145

⁵ بيرم كمال، "من تاريخ حواضر الشرق القسنطيني الحضنة (نموذجا)",

مجلة الثقافة الإسلامية، عدد 13، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 2013م.

⁶ المرجع نفسه، ص 42.

⁷ المرجع نفسه، ص 43.

⁸ المرجع نفسه، ص 44.

⁹ المرجع نفسه، ص 45.

¹⁰ المرجع نفسه، ص 46.

¹¹ المرجع نفسه، ص 47.

¹² المرجع نفسه، ص 48.

¹³ جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الأوراس، تاريخ الأوراس، ونظام التركيبة

الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1837 ص 1954)، دار

شهاب باتنة، ص: 15، 16

¹⁴ Abdllhamid zouzou, laures au temps de la France coloniale, économique, sociale, édition distribution lot la beryer bouzarèha ,

alger,2002 , p334 ,335.

¹⁵ op.cit. , P223

¹⁶ op.cit. , p 224

Archive, les communes mixtes 1 P, Alquier, Notice concernant
département de Constantine p64, (1927)

¹⁸ المرجع نفسه، ص: 224

¹⁹ المرجع نفسه، ص 55 58

²⁰ المرجع نفسه، ص، 42 106

²¹ شارل أجيريون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م 1919م ج 1، دار

الرائد للكتاب، الجزائر ص: 113، 114

²² عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية

الاقتصادية والاجتماعية 1837 1919)، مج 1، ج 1، تر: الحاج مسعود، ص،

206 210.

²³ أجيريون، نفس المرجع، ص: 116